دينه وان قبض الثمن يكلف باحضاره م ولا مرتهن معه رهنه
بمكينه من بيعه حتى يقضي دينه ٣ اى لا يكلف مرتهن معه رهن
ان يمكن الراهن من بيع الرهن ثم هذا الحكم هو عدم التكليف
المذكور مغيا الى قضاء الدين م ولا مين قضى بعض دينه
تسليم م بعض رهنه حتى يقبض البقية ٣ اى لا يكلف
مرتهن قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه ثم هذا الحكم هو
عدم التكليف المذكور مغيا الى قبض بقية الدين م ولا حفظه
بنفسه وعياله ٣ كالزوجة والولد والخادم الذين في عياله م
وضمن بحفظه بغيرهم وباداءه وتقديره وجعله خاتم
الرهن في حنصره لا بجعله في اصبع اخر ٣ فان جعله في
الخنصر استعمال وجعله في اصبع اخر لا لعلم العادة بل
هو من باب الحفظ م وعليه مؤنة حفظه ورده الى يده او
رده الجزء منه كاجرة بيت حفظه وحافظه فاما جعل الامين
ومداواة الجرح فينقسم على المضمونة والامانة ٣ اي على المرتهن
مؤنة الحفظ كاجرة بيت الحفظ واجرة الحافظ وكذا مؤنة
رده الى يد المرتهن ان خرج من يده بجعل الآبق فهو على المرتهن
بان يكون عبدا
اذا كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رد جزء من الرهن
الى

الى يد المرتهن كدواة الجرح اذا كان قيمة مثل الدين اما اذا كان
قيمته اكثر فينقسم على المضمون والامانة
فاهو مضمون فعلى المرتهن وما هو امانة فعلى الراهن وهذا
بخلاف اجرة بيت الحفظ فان تمامه على المرتهن وان كان قيمة
المرهون اكثر من الدين لان وجوب ذلك بسبب الحبس و
حق الحبس في الكل ثابت له م وعلى الراهن مؤنة بقيته
واصلاح منافعه كنفقة رهنه وكسوته واجر راعي وظئر
ولد الرهن وسقي البستان والقيام باموره

باب ما يصح رهنه والرهن به

لا يصح رهن مشاع وما لا يصح صح
وثمرة على نخل دونه و زرع ارض او نخل ارض دونها ٣
لعدم كونه متميزا م وكذا عكسها ٣ اى لا يصح رهن نخل
بدون ثمر وارض بدون زرع او نخل لعدم كونه مفرغا
فلا يتم القبض وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون النخل
جائز لان الشجر اسم للنابت فيكون استثناء الاشجار
بمواضعها فيجوز لان الاتصال حق يكون اتصال مجاورة
ولو رهن النخيل بمواضعها يجوز ايضا لان الاتصال
اتصال مجاورة م ورهن الحر والمدبر وام الولد
بثبوت يد الاستيفاء
لا لثبوت الاستيفاء منها
لعدم المالية في الحر وعدم
جواز البيع

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)